مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١٥

تحويل الاقتصادات الريفية

استعراض عام

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذا التقرير أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٧/٠٠ بتوقيت غرينيتش

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١٥

تحويل الاقتصادات الريفية

استعراض عام

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٥

تحويل الاقتصادات الريفية

استعراض عام

الأمم المتحدة

نيويورك وجنيف، ٢٠١٥

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

وليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

وكل إشارة إلى الدولار تعني دولار الولايات المتحدة، و"المليار" يعني ألف مليون.

ويجوز اقتباس المادة الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها دون استئذان، ولكن يرجى التنويه بذلك، مع الإشارة إلى رقم الوثيقة. كما ينبغي موافاة أمانة الأونكتاد بنسخة من المنشور الذي يتضمن النص المقتبس أو المعاد طبعه.

ويصدر الاستعراض العام الوارد فيما يلي أيضاً جزءاً من الوثيقة المعنونة *تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١٥* (UNCTAD/LDC/2015)، رقم المبيع A.15.II.D.7).

UNCTAD/LDC/2015 (Overview)

يمكن الاطلاع على هذا الاستعراض أيضاً على الإنترنت، بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست على العنوان التالي: www.unctad.org/ldcr.

الاتجاهات الأخيرة والآفاق في أقل البلدان نمواً

تباطأ النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً منذ عام ٢٠١٢، حين بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان المصدرة للوقود مستوى الذروة الذي تحقق في أعقاب الأزمة المالية ليصل إلى ٧,٢ في المائة بفضل أدائها الباهر. ففي عام ٢٠١٤، ساهمت ظروف خارجية أقل ملاءمة (تفاقمت بسبب آثار تفشي فيروس إيبولا في سيراليون وغينيا وليبريا) في زيادة تدهور أدائها الاقتصادي. وبلغ متوسط معدل النمو في أقل البلدان نمواً مجتمعةً ٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، علماً بأن معدلات نمو المجموعات الفرعية الجغرافية كافة كانت متشابهة جداً في المتوسط. وشكل ذلك انخفاضاً مقارنة بنسبة ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٣، وتراجعاً كبيراً مقارنة بمتوسط نسبته ٧,٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨، لكنه أقوى بكثير من نسبة ٤,٤ في المائة التي سجلتها بلدان نامية أخرى.

وزاد عجز الحساب الجاري لمجموع أقل البلدان نمواً إلى مستوى قياسي قدره ٤٩,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٤، أي أكثر من عام ٢٠١٣ بنسبة ٤٠ في المائة، وأكثر من عام ٢٠١٢ بنسبة ٨٧ في المائة، وهذه زيادة نشأت أساساً في أقل البلدان الأفريقية نمواً وفي هايتي. أما عجز ميزان تجارة السلع فقد زاد بنحو ثلاثة أمثال ليبلغ ٣٣,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٤، إذ زادت الواردات بمبلغ ٢٠ مليار دولار، وتراجعت الصادرات بمبلغ ١,٩ مليار دولار.

وفي مجموع أقل البلدان نمواً قاطبة، زاد تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ليبلغ ٢٦,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣. وهذه النسبة لا تتجاوز نسبة عام ٢٠١٢ ومتوسط النسبة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨ فحسب، بل الأهم من ذلك أنها تزيد قليلاً على مستوى ٢٥ في المائة الذي يُعتبر ضرورياً لاستدامة النمو على المدى الطويل. أما في البلدان الجزرية من أقل البلدان نمواً، فقد انتعش تكوين رأس المال الثابت الإجمالي جزئياً فقط من التراجع الطفيف الذي شهده في عام ٢٠١٢، وظل أدنى بكثير من ذلك المستوى إذ لم يتجاوز ٢٠,٣ في المائة (وإن كان أعلى بكثير أيضاً من متوسط النسبة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨). وظلت معدلات الادخار مستقرة عموماً ببلوغها نسبة ١٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على أن التراجع الذي شهدته أقل البلدان الأفريقية نمواً وهايتي قابلته زيادة في أقل البلدان الآسيوية نمواً وفي البلدان الجزرية من هذه الفئة. وأدى نقص معدل الاستثمار إلى عجز في الموارد بنسبة ٧,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على استمرار الاعتماد على الموارد الخارجية.

ومُول العجز في الموارد الخارجية من مزيج من المصادر الرسمية (معظمها من المساعدة الإنمائية الرسمية) ومصادر خاصة (معظمها من تحويلات المهاجرين والاستثمار الأجنبي المباشر). وزادت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٢ في المائة لتصل إلى ٤٤,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٣، وهو ما يمثّل ٩٣ في المائة من مجموع تدفقات رأس المال الرسمية، غير أن التقديرات تشير إلى تراجع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية بنسبة ١٦ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٤. وزادت تدفقات التحويلات بنسبة ٧,١ في المائة لتصل إلى ٣٥,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٤، وشملت هذه الزيادة كل المجموعات الفرعية الجغرافية الثلاث. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٤,١ في المائة لتبلغ ٢٣,٢ مليار دولار. وفي الوقت الذي زادت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان الأفريقية نمواً وهايتي بمقدار مليار دولار، لتتدارك بذلك نصف مقدار تراجعها في عام ٢٠١٣، انخفضت تدفقات ذلك الاستثمار إلى البلدان الآسيوية الأقل نمواً انخفاضاً طفيفاً، أما تدفقاته إلى البلدان الجزرية الأقل نمواً فتراجعت تراجعاً إضافياً نسبته ٣١ في المائة لتصل إلى أقل من خمس مستواها في عام ٢٠١٠.

ويُتوقع أن يتواصل التباطؤ في الاقتصادات النامية في عام ٢٠١٥، مما يعكس في جزء منه مزيداً من الانخفاض في أسعار السلع الأساسية، بينما يُتوقع أن يتحسن أداء الاقتصادات المتقدمة. وفي هذا السياق، يُرتقب أن يبلغ النمو في مجموعة أقل البلدان نمواً نسبة ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٥، مواصلاً بذلك تباطؤه التدريجي الذي يشهده منذ عام ٢٠١٢، لكنه يظل أعلى من المعدل المتوقع للبلدان النامية ككل (٤,٤ في المائة).

خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ وضرورة التنمية الريفية

تمثل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تحولاً في نموذج الخطة الإنمائية، حدد للمرة الأولى طائفة من الأهداف العالمية المتفق عليها اتفاقاً جماعياً من أجل عملية إنمائية عالمية شاملة ومستدامة. وتمثل الخطة أيضاً تغيراً كبيراً في مستوى الطموح، ينطوي على اتباع نهج جديد ومختلف إزاء التنمية والسياسات الإنمائية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

ويضع الإطار الحالي لحقوق الإنسان المسؤولية عن "الإعمال التدريجي" للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على عاتق الحكومات الوطنية – التي يفترض فيها أن تعمل في حدود الموارد المتاحة لها – إلى جانب البعد الدولي. وتمثل أهداف التنمية المستدامة، في المقابل، تغييرين أساسيين مقارنة بالإطار الحالي. فهي تشكل قبولاً من المجتمع الدولي برمته بالمسؤولية الجماعية عن تمتع سكان العالم كافة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهي تحدد أيضاً أجلاً لإعمال هذه الحقوق (٢٠٣٠). وهذان التحولان مترابطان: فالمسؤولية الجماعية تتيح وسائل التغلب على القيود المفروضة على الموارد الوطنية في الإطار الزمني المحدد.

وتنطوي الطبيعة المطلقة لأهداف التنمية المستدامة – القضاء على نواقص التنمية البشرية بدلاً من الاقتصار على الحد منها – على آثار بالغة الأهمية. فأولاً، يستلزم ذلك المضي بسرعة فائقة في وتيرة التقدم: إذ تشير التقديرات الحديثة إلى أن "مستوى الاستهلاك العالمي الأدنى" (وهو مبدئياً نصيب الفرد من الاستهلاك لدى أفقر الأسر المعيشية في العالم) شهد ركوداً لمدة تتراوح بين ٢٠ عاماً و٣٠ عاماً، غير أنه لا بد أن يتضاعف في فترة ١٥ سنة المقبلة إذا أريد القضاء على الفقر. وثانياً، يعني ذلك تحولاً جوهرياً في التركيز لينصب على المناطق المحتاجة أكثر من غيرها. والمقصود في هذا الصدد أقل البلدان نمواً بالذات، لأنها هي التي تسجل بانتظام أعلى معدلات الفقر، وتتراجع فيها هذه المعدلات ببطء أشد من غيرها، وتواجه أكبر العقبات في هذا الشأن. وأقل البلدان نمواً هي بكل بساطة ساحة المعركة التي ستُكسب فيها أو تُخسر أهداف خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

ولما كان أغلب سكان أقل البلدان نمواً يعيشون ويعملون في المناطق الريفية، فإن التنمية الريفية هي المحرك الرئيسي للحد من الفقر، وستكون عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذه البلدان؛ ولكن ذلك لا يعني إمكانية تجاهل التنمية الحضرية. فلا شك أن التنمية المستدامة والقضاء على الفقر يتطلبان النهوض بالمناطق الريفية والمناطق الحضرية على السواء؛ بل إن العلاقة بالمناطق الحضرية عامل رئيسي في الاقتصادات الريفية. فكثير من الأسر المعيشية الريفية يعتمد على الأسواق الحضرية أو تحويلات المهاجرين المقيمين في المناطق الحضرية. وبالمثل، فإن الهجرة من الأرياف إلى المدن تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصادات الحضرية، ذلك أنها توفر في أحسن الأحوال قوة عاملة لتحقيق التنمية الصناعية، ولكنها تزيد في أسوأ الأحوال من التوسع الحضري غير المستدام – عندما تنتج عن اقتصادات ريفية فاشلة – فيتفشى الفقر في المناطق الحضرية وتشتد الضغوط على الهياكل الأساسية الاجتماعية.

غير أن قدرة المناطق الحضرية على دفع عجلة النمو محدودة. كما أن سرعة نمو المدن نمواً مستداماً محدودة؛ فما فتئ مستوى الذروة في العمالة الصناعية يتراجع (أي الحد الأقصى لمساهمة

قطاع الصناعة التحويلية في مجموع العمالة على امتداد عملية التحول الهيكلي) حتى في أكثر البلدان النامية نجاحاً. وعلاوة على ذلك، فإن الصناعات الاستخراجية تخلق فرص عمل محدودة. وأضحت الاقتصادات الوطنية تعتمد أكثر من أي وقت مضى على عملية متوازنة لتنمية المناطق الريفية والحضرية، مما يتيح تحقيق تقارب تصاعدي في مستويات الدخل الدنيا في المناطق الريفية والحضرية، والهجرةَ من الأرياف إلى المدن اختياراً لا بدافع الضرورة.

وتختلف المناطق الريفية اختلافاً كبيراً بين أقل البلدان نمواً. ويكمن البعد الرئيسي من أبعاد هذا الاختلاف في القرب من المناطق الحضرية (وحجم وطبيعة أقرب بلدة أو مدينة وشبكات الربط بها)، وهو محدد رئيسي لفرص التنمية الريفية وإمكاناتها. وفي حين أن للمناطق المحيطة بالمدن شبكات ربط جيدة تصلها بالأسواق الحضرية، وللمناطق الوسطى وصول نسبي إليها، فإن حظ المناطق النائية والمعزولة من ذلك الوصول محدود أكثر – لا سيما في أقل البلدان نمواً حيث تقل هياكل النقل الأساسية. وسيؤدي تحسن الهياكل الأساسية – الذي لا بد منه إذا أريد تحقيق أهداف التنمية المستدامة – إلى انفتاح أبعد المناطق النائية انفتاحاً اقتصادياً تدريجياً؛ وسيكون ضمان استعداد هذه الاقتصادات لتحمل صدمة ذلك الانفتاح واغتنام الفرص المتأتية منه أمراً حاسماً لنجاح التنمية الريفية.

وتكتسي التنمية الريفية أهمية خاصة لأقل البلدان نمواً. فأولاً، أكثر من ثلثي مجموع سكانها يعيشون في المناطق الريفية، ولا تقل هذه النسبة عن ٥٠ في المائة إلا في ستة بلدان منها فقط. ولا يُتوقع أن يتغير هذا النمط تغيراً شديداً بحلول عام ٢٠٣٠: إذ سيظل نمو سكان الأرياف أسرع بكثير، وستبقى نسبة سكان هذه المناطق أعلى بكثير مقارنة بنظيرتها في البلدان النامية الأخرى طيلة فترة العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥-٢٠٣٠).

وثانياً، تؤدي الزراعة دوراً بالغ الأهمية في جميع اقتصادات أقل البلدان نمواً، إذ تشكل نسبة ٦٠ في المائة من مجموع العمالة و٢٥ في المائة من القيمة المضافة. وتمثل أيضاً مصدراً رئيسياً لإيرادات التصدير، باستثناء أقل البلدان نمواً المتخصصة في تصدير الوقود والمصنوعات، وبعض أقل البلدان نمواً المتخصصة في صادرات المعادن. وتشكل الأغذية نسبة ١٨ في المائة من الواردات، وقد زاد العجز التجاري في المنتجات الغذائية في أقل البلدان نمواً برمتها زيادة كبيرة جداً إذ ارتفع من ملياري دولار في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ إلى ٢١,٨ مليار دولار في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، وهو ما يعزى إلى حد بعيد إلى تزايد العجز في البلدان المصدرة للوقود والمصنوعات.

وثالثاً، إن نواقص التنمية البشرية في المناطق الريفية أشد بكثير مما هي عليه في المناطق الحضرية. فنسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني في المناطق الريفية تكاد تبلغ عموماً

ضعف نسبتهم في المناطق الحضرية، ويزيد النقص الحاصل في متوسط الدخل المرتبط بخط الفقر بنسبة تبلغ حوالي ٢٠ في المائة. وسيزداد تحدي القضاء على الفقر في المناطق الريفية صعوبة بسبب النمو السريع في القوى العاملة الريفية في معظم أقل البلدان نمواً خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة. وتؤدي الزراعة دوراً هاماً بوجه خاص، سواء باعتبارها المحرك الرئيسي للحد من الفقر على الصعيد الوطني، أو بوصفها مصدراً للأغذية الأساسية وغير الأساسية.

وفي العادة، يُحتمل أن يكون عدد سكان المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً الذين لا يصلون إلى مرافق الصرف الصحي أو لا يلتحقون بالمدارس الثانوية أعلى بنسبة ٥٠ في المائة من عدد نظرائهم في المناطق الحضرية، وأن يكون عدد من لا يحصل منهم على الكهرباء أو لا يلتحق بالمدارس الابتدائية ضعف نظرائهم من أهل الحضر، وأن يتجاوز عدد من لا يحصل منهم على المياه النظيفة عدد سكان المدن ممن هم في هذه الحال بأكثر من أربعة أمثال. وسيعني تحقيق أهداف التنمية المستدامة التحاق نسبة إضافية تبلغ ٤٥ في المائة من أطفال المناطق الريفية بالمدارس الابتدائية، وزيادة عدد الملتحقين بالمدارس الثانوية بأربعة أمثال. وسيعني ذلك أيضاً وصول نسبة إضافية قدرها ٧٠ في المائة من سكان الأرياف إلى مصادر مياه محسّنة، وعدد أكبر بنسبة ٢٥٠ في المائة إلى مرافق الصرف الصحي، وزيادة عدد المستفيدين منهم من الكهرباء بعشرة أمثال. وسيتطلب ذلك قفزة كبيرة في الاستثمار في الهياكل الأساسية في المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً: فينبغي أن يزيد معدل الحصول على المياه بضعف وتيرة زيادته في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، ويزيد معدل الحصول على الكهرباء بأربعة أمثال وتيرته السابقة، ويزيد معدل الوصول إلى المرافق الصحية بستة أمثال وتيرته في تلك الفترة.

وسيكون التحول الهيكلي عنصراً محورياً في القضاء على الفقر في المناطق الريفية: فستكون هناك حاجة إلى وصول تحويلات الدخل إلى آخر من تَبقّى من أسر معيشية فقيرة قليلة، غير أن نطاق الفقر الشاسع في معظم أقل البلدان نمواً وما يتسم به من تحديات لوجستية يعنيان أن هذه التحويلات لا يمكن أن تكون المحرك الرئيسي للحد من الفقر. فلا بد من زيادة الدخل المتأتي من النشاط الاقتصادي؛ ولكي تكون مستويات الدخل العليا مستدامة اقتصادياً يجب أن تقترن بزيادة الإنتاجية. وسيتطلب ذلك زيادة الإنتاجية داخل القطاعات، وانتقال الموارد المنتجة من القطاعات والأنشطة المنخفضة الإنتاجية إلى القطاعات والأنشطة التي تحقق إنتاجية أكبر.

ويتطلب القضاء على الفقر على نحو مستدام في أقل البلدان نمواً نوعاً خاصاً من *التحول الهيكلي الموجه نحو الحد من الفقر*. ويجب أن يؤدي في آن معاً إلى تحقيق ما يلي:

- زيادة المستوى العام من إنتاجية العمل، باعتبارها أساساً لعملية إنمائية مستدامة؛

- توفير فرص اقتصادية منتجة للقوى العاملة بأسرها؛

- رفع المستويات الدنيا من إنتاجية العمل لتبلغ مستوى كافياً لإدرار دخل فوق خط الفقر، حتى للأسر المعيشية التي تتسم بأكبر نسب الإعالة؛

- ضمان تحول هذه الزيادة في الإنتاجية إلى زيادة حقيقية في الدخل المعيشي.

والأمثل أن تكفل عملية القضاء على الفقر حدوث زيادة كافية في القاعدة الضريبية كي تسمح الإيرادات العامة بتغطية التكاليف المتكررة المترتبة على مخصصات الرعاية الاجتماعية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتغطية تكاليف الحوكمة الفعالة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، دون أن يدفع العبء الضريبي أفقر الأسر المعيشية إلى الوقوع تحت خط الفقر.

وفضلاً عن تغيير أهداف الاستراتيجيات الإنمائية، تدل أهداف التنمية المستدامة على وقوع تغير رئيسي في السياق الذي تُنفَّذ فيه، ولا سيما في المناطق الريفية – إذا اقترنت في جزء منها على الأقل بالإجراءات المناسبة وطنياً ودولياً. فالزيادة الكبيرة في الاستثمار في الهياكل الأساسية، الذي تتطلّبه أهداف التنمية المستدامة، ستترتب عليها آثار هامة في توافر الهياكل الأساسية وعوامل الإنتاج التي لا بد منها للإنتاج. وإذا استند هذا الاستثمار إلى أساليب البناء والصيانة القائمة على العمالة والمشتريات المحلية من المدخلات اللازمة للأشغال العامة، يمكن أن يُتوقع منه أيضاً أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الطلب على اليد العاملة والمدخلات المنتَجة محلياً (مثل مواد البناء) والخدمات. والتعجيل بالحد من الفقر سيعجل وتيرة نمو الطلب على البضائع التي تشتريها الأسر الفقيرة نظراً إلى ارتفاع دخلها، ولا سيما الأغذية الأساسية والأغذية الأعلى قيمة (الخضر والزيوت النباتية والفواكه واللحوم والأسماك)، والسلع الاستهلاكية والخدمات الأساسية.

ويتطلب تحقيق التحول الاقتصادي في المناطق الريفية، ومن ثم القضاء على الفقر على نحو مستدام، اتباع استراتيجيات إنمائية كي تُستغل فرص "عالم ما بعد عام ٢٠١٥" على الوجه الأكمل.

والمدخل إلى ذلك هو تسخير أوجه التآزر بين النهوض بالقطاع الزراعي وتنويع الاقتصادي الريفي من خلال تنمية الاقتصاد الريفي غير الزراعي. فالنمو الزراعي يولِّد الطلب على السلع والخدمات من القطاع غير الزراعي؛ والدخل الناجم عن تنمية القطاع غير الزراعي يولِّد الطلب على مزيد من الأغذية الأعلى قيمة. ويفضي ذلك إلى أثر مضاعِف داخل الاقتصاد المحلي (يقدر عادة ما بين ١,٦ و١,٨ في آسيا، وما بين ١,٣ و١,٥ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). وبالمثل،

فإن زيادة الدخل في كل قطاع تتيح موارد للاستثمار – لا بد منها في سياق لا تتوفر فيه القروض أو لا يمكن تحمل تكلفتها – ويمكن أن يتيح الاقتصاد غير الزراعي فرصاً للعمال الريفيين لتحقيق الدخل لأن نطاق العمل يتسع بفضل تزايد الإنتاجية الزراعية. ويمكن أيضاً أن يؤدي تطور تجهيز المنتجات الزراعية إلى زيادة الدخل الزراعي بجعل المنتجات أكثر قابلية للتداول، فضلاً عن توليد الدخل غير الزراعي.

والمطلوب هو الانتقال من عملية تحركها عوامل "الدفع" – الحاجة الماسة إلى الحفاظ على حد أدنى من مستوى الاستهلاك الكافي – إلى عملية تحركها عوامل "الجذب" المتمثلة في الفرص غير الزراعية الجديدة والمغرية من الناحية الاقتصادية. وتؤدي عوامل "الدفع" إلى انتشار الموردين في الأنشطة التي تقل فيها كثيراً حواجز الدخول (الحد الأدنى من متطلبات رأس المال والتعليم والمهارات، وما إلى ذلك)، وتتسم عادة أيضاً بانخفاض الدخل والإنتاجية؛ ويؤدي فائض العرض الناتج عن ذلك إلى زيادة انكماش الدخل. وتفضي التنمية الريفية الناجحة في آن معاً إلى تقليص ضغط عوامل "الدفع"، بزيادة الدخل الزراعي، وإلى توليد فرص أكثر إنتاجية لإدرار الدخل غير الزراعي من خلال إنشاء مؤسسات غير زراعية قادرة على الاستمرار.

الإنتاجية الزراعية: تطوراتها ومحدداتها وآثارها

تنطوي الإنتاجية الزراعية على أهمية حاسمة سواء لرفاه السكان في أقل البلدان نمواً أو للتحول الهيكلي لاقتصاداتها، وتؤدي من ثم دوراً أساسياً في التحول والتنمية الاقتصاديين في المناطق الريفية وفي تعزيز الاقتصاد الريفي غير الزراعي. ويؤدي تزايد الإنتاجية الزراعية عادة إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية، فترتفع الأجور الحقيقية في المناطق الريفية والحضرية على السواء؛ ويحول دون أن تنقلب معدلات التبادل التجاري على نحو يضر بالأنشطة الحضرية (وهو ما يمكن أن يشكل عقبة في طريق التحول الهيكلي)؛ ويحسن الأمن الغذائي بزيادة الإمدادات الغذائية واستقرارها.

وفي عملية التحول الهيكلي النموذجية، تؤدي زيادة الإنتاجية الزراعية إلى تحرير اليد العاملة ورأس المال ليُستخدم كلاهما في قطاعات أخرى (أكثر إنتاجية مبدئياً)، وتفضي في الوقت ذاته إلى توليد فوائض زراعية تتيح مصدراً من مصادر الطلب المحلي على السلع والخدمات الصناعية، مما يحفز

على زيادة عرضها. ونتيجة لذلك كله تزداد الإنتاجية في القطاعات الأخرى، وتتسارع وتيرة عملية التنمية.

وإنتاجية العمالة الزراعية في أقل البلدان نمواً أقل بكثير مما هي عليه في البلدان النامية الأخرى وفي البلدان المتقدمة، ونمت نمواً أبطأ، مما أدى إلى اتساع الفجوة الدولية في إنتاجية اليد العاملة. فقد ارتفعت القيمة المضافة الزراعية للعامل الواحد بنسبة ٢,٢ في المائة سنوياً منذ عام ١٩٩١ في أقل البلدان نمواً، مقارنة بنسبة ٤,٢ في المائة في البلدان النامية الأخرى و٣,٩ في المائة في البلدان المتقدمة. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، كانت إنتاجية العمالة الزراعية في أقل البلدان نمواً تمثل ١٩ في المائة من نظيرتها في البلدان النامية الأخرى و١,٨ في المائة من نظيرتها في البلدان المتقدمة، وهذه فجوة أوسع بكثير من الفجوة الحاصلة في قطاعي الصناعة أو الخدمات. وبالنظر إلى تركُّز القوة العاملة في الزراعة في أقل البلدان نمواً، فإن هذه الفجوة الواسعة في الإنتاجية هي السبب الرئيسي وراء التفاوت في الدخل بين أقل البلدان نمواً وهاتين الفئتين الأخريين من البلدان.

وفي البلدان الأفريقية الأقل نمواً وهايتي، انخفضت إنتاجية العمالة الزراعية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ونمت نمواً بطيئاً نسبياً منذ عام ٢٠٠٠ (بنسبة تزيد قليلاً على ١ في المائة سنوياً). ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى انخفاض الإنفاق على البحث والتطوير في المجال الزراعي وركوده فيما بعد، وإلى سياسات تنطوي على تمييز ضد الزراعة (مثل سياسات سعر الصرف والسياسات التجارية). وفي المقابل، شهدت أقل البلدان الآسيوية نمواً قفزة مبكرة في الإنتاجية، وكان ذلك في التسعينات من القرن الماضي، وارتفعت ارتفاعاً قوياً (بنسبة ٣,٥ في المائة سنوياً) منذ عام ٢٠٠٠، أي بمعدل أسرع من المتوسط في جميع البلدان النامية الأخرى. ونتج هذا الأداء الإيجابي عن زيادة الاستثمار في البحث والتطوير وانتهاج سياسات أكثر مواتاة. وخلال العقد الماضي، تجاوزت إنتاجية العمالة الزراعية في أقل البلدان الآسيوية نمواً نظيرتيها في أقل البلدان الأفريقية والبلدان الجزرية نمواً.

ويمكن توزيع ناتج العامل الواحد إلى إنتاجية الأراضي (الغلة) ونسبة الأراضي إلى اليد العاملة. فقد زادت الغلال زيادة أكبر من إنتاجية العمل في أقل البلدان نمواً، ولكنها ظلت متأخرة عن النمو القوي الذي شهدته البلدان النامية الأخرى منذ الثمانينيات من القرن الماضي، حيث بلغت ٣٨ في المائة من متوسط غلال هذه البلدان في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. وفي أقل البلدان نمواً، زادت الغلال زيادة أقوى في آسيا فاقت الضعف منذ عام ١٩٨٠، لتتجاوز حالياً نظيرتها في البلدان النامية الأخرى بنسبة ١٧ في المائة. أما في أقل البلدان الأفريقية نمواً وفي هايتي، فقد كان الأداء أضعف

وأكثر تفاوتاً بين البلدان. وظل راكداً بوجه خاص خلال التسعينات من القرن الماضي، ولكنه ارتفع نسبياً منذ بداية هذا القرن.

وكانت زيادة الإنتاج الزراعي في أقل البلدان نمواً منذ أوائل الثمانينات ناجمة جزئياً عن توسيع المساحات المزروعة، ولا سيما في أقل البلدان الأفريقية نمواً وفي هايتي وفي أقل البلدان الجزرية نمواً، على أن ذلك التوسيع ظل محدوداً جداً في أقل البلدان الآسيوية نمواً، على غرار البلدان النامية الأخرى في آسيا. ونسب الأراضي إلى اليد العاملة هي أكثر انخفاضاً بوجه عام في أقل البلدان الآسيوية نمواً، ولكنها تتراجع أشد ما تتراجع في أقل البلدان الأفريقية نمواً وفي هايتي.

وكان لهذه التطورات تأثير سلبي في رفاه السكان وأدت إلى خفض وتيرة الحد من الفقر.

كما أن نمو إجمالي إنتاجية العوامل في مجموعة أقل البلدان نمواً قد تخلف تاريخياً تخلفاً كبيراً عن نموه في مجموعات البلدان الأخرى، وشهد ركوداً منذ الستينات إلى الثمانينات، ولكنه ارتفع في التسعينات وتسارعت وتيرته نسبياً منذ عام ٢٠٠٠. وفاق أداء أقل البلدان الآسيوية نمواً أداء مجموعات البلدان الرئيسية الأخرى برمتها منذ عام ٢٠٠٠. وفي المقابل، ظل إجمالي إنتاجية العوامل في أقل البلدان الأفريقية نمواً وفي هايتي راكداً عموماً من الستينات إلى عام ٢٠٠٠، ثم ظل أبطأ من نظيره في مجموعات البلدان الأخرى منذ ذلك الوقت. أما في أقل البلدان الجزرية نمواً، فقد نما إجمالي إنتاجية العوامل نمواً بطيئاً جداً منذ الستينات.

وسجلت إنتاجية العمل الزراعي وغلاله أكبر ارتفاع في البلدان المصدرة للمصنوعات والبلدان المصدرة لسلع مختلطة، مما يشير إلى أن زيادة التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي ترتبط عموماً بتحسن كبير في الإنتاجية الزراعية. ويؤكد ذلك الصلةَ بين التقدم الزراعي والتنمية الاقتصادية بوجه عام، ويؤكد أن التنمية الزراعية وتنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى يعزز بعضها بعضاً.

وأهم العوامل التي تدفع (أو تقيّد) نمو الإنتاجية في الزراعة في أقل البلدان نمواً هي كمية المدخلات؛ والتكنولوجيا ورأس المال البشري ونوعية المدخلات؛ والاستثمار العام والسياسات العامة؛ والظروف الزراعية – الإيكولوجية وتغير المناخ؛ والتنويع الريفي.

وتكتسي ***كمية المدخلات*** (الأراضي واليد العاملة والمدخلات المادية ورأس المال المادي) أهمية خاصة في البلدان التي لا تزال في مراحل مبكرة من التنمية الزراعية. ويتسم قطاع الزراعة عموماً في أقل البلدان نمواً باستخدام اليد العاملة بكثافة؛ واستغلال الأراضي على نطاق واسع؛ واستعمال

محدود جداً للمدخلات الأخرى، مما يعكس انخفاض الدخل وعدم كفاية إمدادات المياه ونقص العملات الأجنبية. كما أن كمية الأسمدة الاصطناعية المستخدمة عموماً في الهكتار الواحد في أقل البلدان نمواً لا تمثل سوى ١٠ في المائة من الكمية المستخدمة في البلدان النامية الأخرى و١٥ في المائة من الكمية المستخدمة في البلدان المتقدمة. والمكننة محدودة كذلك، مثلها مثل الري، باستثناء أقل البلدان الآسيوية نمواً، حيث تُستخدم الأسمدة والآليات بقدر أكبر أيضاً مقارنة بالبلدان الأخرى.

وتؤثر ***التكنولوجيا*** في تكيف الأنواع النباتية والحيوانية مع الظروف الزراعية – الإيكولوجية المحلية، ونوعية المدخلات، واختيار تقنيات الزراعة وتربية الماشية، وما إلى ذلك، فضلاً عن تنوع الغلال. ويدر الاستثمار العام في البحث والتطوير في مجال الزراعة معدلات عائد مرتفعة، ومع ذلك ظلت تعهدات الاستثمار منخفضة عموماً في أقل البلدان نمواً، مما أدى إلى محدودية الإنفاق العام وتقلبه. وفي أقل البلدان الأفريقية نمواً، يشكل تنوع النظم الزراعية الشديد مقارنة بأقل البلدان الآسيوية نمواً تحدياً إضافياً أمام مجالات البحث والتطوير الملائمة لظروف زراعية – إيكولوجية خاصة.

ولما كان انتشار الابتكارات بين المنتجين غير تلقائي ولا سريع، فإن ***خدمات الإرشاد الزراعي*** حلقة وصل أساسية بين توليد الابتكارات بفضل البحث والتطوير واعتمادها على مستوى المزارع. ويشكل الفقر عقبة إضافية أمام تطبيق تكنولوجيات زراعية جديدة، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

ويؤدي ***رأس المال البشري*** دوراً رئيسياً في اعتماد التكنولوجيا، مما يؤثر في استخدام المزارعين للمدخلات والجمع بينها. ويسهم التعليم في الحصول على المعلومات واستيعابها، وفي تعلم التكنولوجيات وإتقانها وتطبيقها.

وهناك اعتراف متزايد بأهمية ***السياسات العامة*** في الإنتاجية الزراعية، من خلال الإنفاق على البحث والتطوير، وخدمات الإرشاد والتعليم، والاستثمار في الهياكل الأساسية المادية وغير المادية (المؤسسية)، والتدابير القطاعية. والاستثمار العام في الهياكل الأساسية المادية وغير المادية شرط لا بد منه للاستثمار الخاص في الزراعة، غير أن القيود المفروضة على تنمية الأسواق المالية يمكن أن تشكل عقبة كبيرة في هذا السياق.

وعلى المدى الطويل، تضعف إنتاجية الأراضي بسبب قلة الاستثمار في تحسين الأراضي من جراء الدخل المنخفض والتطوير المحدود للأسواق المالية، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور نوعية الأراضي تدريجياً. ومن المتوقع أن يسهم ***تغير المناخ*** في تفاقم هذه العملية، فيفضي ذلك إلى انخفاض

محاصيل الحبوب بنسبة ١٨ في المائة، وفقاً للتوقعات، في البلدان المنخفضة الدخل في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٥٠. وتتراوح التغيرات المترتبة على ذلك في إجمالي الناتج الزراعي في أقل البلدان نمواً بين +٥ في المائة و-٤٠ في المائة، على أن أقل البلدان الأفريقية نمواً ستتأثر أكثر من أقل البلدان الآسيوية نمواً. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى انخفاض إنتاجية العمل.

والتنويع الريفي أيضاً محرك رئيسي وميسّر لنمو الإنتاجية والنهوض بالزراعة. ويتيح ارتفاع الدخل الذي يدره العمل غير الزراعي تمويلاً إضافياً للاستثمار الزراعي والتطوير التكنولوجي ويعزز نمو الطلب على المنتجات الزراعية؛ ويؤدي تطور الأنشطة غير الزراعية إلى زيادة إمدادات النواتج والخدمات الرئيسية للزراعة. وزيادة التنسيق العمودي عنصر حاسم لكي تتفق في الوقت المناسب مدخلات إلى المزارعين مما يحسّن إنتاجيتهم ومواد زراعية خام ذات نوعية جيدة إلى قطاع الصناعة الزراعية.

التحول الهيكلي في المناطق الريفية لاستئصال الفقر على نحو مستدام

تشكل الزراعة مصدر الدخل الرئيسي للأسر المعيشية في المناطق الريفية، ومع ذلك تزاول معظم هذه الأسر أنشطة اقتصادية شتى، مدفوعة إلى ذلك بدوافع شديدة الاختلاف. فالأسر المعيشية التي تملك موارد أفضل من غيرها تكون في الغالب من "المقاولين عن اختيار"، سعياً منها للحصول على فرص تمكّنها من زيادة دخلها. أما الأسر الأفقر حالاً فهي عموماً من "المقاولين بالضرورة"، تدفعها الحاجة إلى الحفاظ على حد أدنى من الاستهلاك إلى التماس دخل إضافي، أو السعي في حالات أخرى لتنويع دخلها لتأمين أحوالها من المخاطر الشديدة المرتبطة بالزراعة.

وعادة ما ينحصر الطلب الزراعي على العمل المأجور في العمل الموسمي والمؤقت، كما أن أجور العمل الزراعي هزيلة، مما يعكس كثرة اليد العاملة بسبب الضغوط المترتبة على عوامل "الدفع". ولذلك فإن الدخل المتأتي من الأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية يتجاوز عموماً ما يدرُّه العمل الزراعي المأجور. وخلافاً للمعتقدات السائدة، يتجاوز الدخل غير الزراعي عموماً أيضاً تحويلات المهاجرين (باستثناء حالات قليلة مثل ليسوتو). وبالنظر إلى هذه القيود المفروضة على مصادر الدخل الأخرى، تصبح الأنشطة غير الزراعية عنصراً حاسم الأهمية في الاستراتيجيات التي تتبعها

الأسر المعيشية لتنويع الدخل. وفي إطار القطاع غير الزراعي، يمكن أن تكون للدخل المتأتي من الأجر الأهمية نفسها التي يكتسيها الدخل المتأتي من عمل حر في البلدان الأفريقية الأقل نمواً، بل تزيد أهميته في بعض أقل البلدان الآسيوية نمواً.

وبالنظر إلى محدودية إنتاج الكفاف والعمل الزراعي المأجور، فإن المخرج الرئيسي من براثن الفقر هو إيجاد توليفة ما بين زراعة المزارع الصغيرة الموجهة نحو السوق، ومزاولة أنشطة غير زراعية، والهجرة من المناطق الريفية.

وللمسافة من المناطق الحضرية دور رئيسي في الفرص المتاحة للأنشطة غير الزراعية إلى حد جعل الاقتصاد الريفي غير الزراعي يتركز عادة في ضواحي البلدات والمدن. وتتيح المناطق المحيطة بالمدن فرصاً أكثر وأجوراً أكبر في العمل غير الزراعي، أما المنتجون في المناطق الريفية الأبعد مسافة فلا يستفيدون من المزايا نفسها المتاحة لغيرهم في الأسواق الحضرية إذ يضطرون إلى التنافس مع منتجي المناطق المحيطة بالمدن الذين يمتازون عنهم فيما يتعلق بمواعيد التسليم وتكاليفه، ويحظون كذلك بفرص أكثر للوصول إلى الخدمات والهياكل الأساسية.

وبالتالي، ثمة تناقض أساسي بين الحاجة القائمة والفرص المتاحة، سواء على نطاق الاقتصاد أو لدى الأسر المعيشية. فأكثر المناطق والأسر المعيشية حرماناً هي التي تحتاج أكثر من غيرها إلى التنويع الاقتصادي (لأنها أقل الجهات وصولاً إلى الأسواق الزراعية ولديها أدنى دخل وتواجه أشد المخاطر)؛ غير أنها هي التي تحظى بأقل الفرص وتواجه أكبر العقبات في اغتنامها (بسبب محدودية الموارد المالية والبشرية والهياكل الأساسية والحصول على المدخلات والقدرة على تحمل المخاطر). وسيكون تجاوز هذا التناقض وضمان حصول أحوج الفئات إلى التنويع الاقتصادي على الوسائل الكفيلة بتحقيقه عاملين حاسمين لبلوغ التحول الهيكلي الريفي واستئصال الفقر على نحو مستدام.

ولما كانت البيانات عن النشاط غير الزراعي في أقل البلدان نمواً (وفي البلدان النامية الأخرى) محدودة للغاية، فإن هذا التقرير يقدم تقديرات جديدة قائمة على بيانات أولية تتعلق بتسعة بلدان من أقل البلدان نمواً – خمسة منها في أفريقيا وأربعة في آسيا. ويؤكد ذلك الاتجاهات العامة المذكورة أعلاه، ويبرز في الوقت ذاته تباين مستويات التنويع الريفي وتنمية الاقتصاد الريفي غير الزراعي في أقل البلدان نمواً. وضمن هذه البلدان التسعة، فإن تنمية الاقتصاد الريفي غير الزراعي أكثر تقدماً في بنغلاديش ونيبال (ما بين ٤٧ و٤٩ في المائة من العمالة الريفية)، وأقل تقدماً في إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة (ما بين ١١ و١٢ في المائة). ومع ذلك، تتناقض هذه البيانات الجديدة مع الرأي الشائع القائل بوجود فارق واضح بين أفريقيا وآسيا: فأهمية الاقتصاد الريفي غير الزراعي في

الدخل والعمالة في المناطق الريفية متشابهة جداً في البلدان الخمسة الأخرى، التي تقع في المنطقتين (ملاوي ورواندا وزامبيا وميانمار واليمن، حيث يشكل هذا الاقتصاد ما بين ٢٠ و٢٨ في المائة من العمالة الريفية).

ويُبرِز تقييمٌ أكثر تفصيلاً لبنغلاديش وملاوي ونيبال أوجه الاختلاف في التركيبة القطاعية للأنشطة غير الزراعية، حيث القطاعات الفرعية الأكبر هي الصناعة التحويلية والخدمات والتشييد، على التوالي. غير أن قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات تكتسيان أهمية في جميع الحالات الثلاث، إذ يمثّل كل منهما ما بين ٢٢ و٤٢ في المائة من مجموع الدخل الذي يدره الاقتصاد الريفي غير الزراعي في كل بلد. وتختلف أيضاً أدوار النساء والشباب في الاقتصاد الريفي اختلافاً كبيراً بين هذه البلدان. فالعاملون في الأنشطة غير الزراعية يتمتعون دائماً بمستوى تعليمي أعلى من العاملين في الزراعة، غير أن أعلى مستوى تعليمي نجده في البلد الذي يتميز بأدنى مستوى من النشاط غير الزراعي (ملاوي). ويشير ذلك إلى أن التعليم وحده لا يكفي لتحقيق التنويع في الاقتصاد الريفي.

ولا تزال الأغلبية العظمى من أقل البلدان نمواً بجميع فئاتها في المرحلة الأولى من التحول الاقتصادي، وهي البلدان التي تتركز فيها الأنشطة الريفية غير الزراعية تركيزاً أساسياً في الزراعة (وإن كانت غالباً ما تتوزع بالتساوي إلى حد ما على التجارة والصناعة التحويلية والخدمات الأخرى)، وتتسم أساساً بطابع غير رسمي. غير أن استخدام تصنيف البلدان إلى فئة تعتمد على الزراعة وأخرى على الصناعة التحويلية، مثلما يصوّره *تقرير التنمية العالمية لعام ٢٠٠٨* الصادر عن البنك الدولي كمؤشر تقريبي، يبين أن مجموعة صغيرة من أقل البلدان الأفريقية والآسيوية نمواً – أنغولا وأوغندا وبنغلاديش والسنغال – قد انتقلت إلى المرحلة الثانية من حيث تحويل القطاع غير الزراعي في المناطق الريفية. وفي هذه المرحلة، تكون الصلات بين المناطق الريفية والحضرية أهم، والأنشطة غير الزراعية أكثر تنوعاً، تشمل أيضاً السياحة والتعدين والخدمات فضلاً عن الأعمال التجارية الزراعية في مناطق الزراعة التجارية. وغالباً ما يتعايش الإنتاج الكثيف العمالة والصغير النطاق في المناطق الريفية مع المؤسسات التي تتطلب رؤوس أموال كثيفة نسبياً وتنتج منتجات مماثلة في المدن الوسطى.

ويملك المزارعون في المناطق التي تتمتع بإمكانات زراعية جيدة وبالقدرة على الوصول إلى الأسواق فرصاً أكبر نسبياً للتحسن بزيادة إنتاج منتجات أعلى قيمة لأسواق التصدير المحلية والإقليمية وللأسواق الأوسع من ذلك. ويمكن أن تشكل معايير المنتجات والحواجز غير التعريفية عقبة حقيقية أمام الصادرات: فالإدارة الجيدة تكتسي أهمية متزايدة، لكن القدرة على التنفيذ والمراقبة محدودة غالباً في أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، فإن انخفاض مستوى التجارة فيما بين أقل البلدان الأفريقية نمواً يشير إلى إمكانات معيّنة للصادرات الإقليمية.

ويمكن أن تكون الأنشطة غير الزراعية بمثابة محرك لتحسين القطاع الزراعي بتوفير موارد قابلة للاستثمار وخدمات لقطاع الزراعة من المنبع إلى نقاط التوزيع، ولا سيما في المحاصيل الأعلى قيمة. والدخل المتأتي من الاقتصاد الريفي غير الزراعي هو عموماً أهم مصدر للأموال التي توجّه للاستثمار، وبخاصة في أقل البلدان الأفريقية نمواً، ويُستخدم أحياناً ضماناً للحصول على قروض.

ويمكن أن تؤثر أنشطة الاقتصاد الريفي غير الزراعي الموجّهة لإنتاج المدخلات الزراعية على اختيار المحاصيل والتكنولوجيات من خلال زيادة فرص الحصول على إمدادات المدخلات وتكييفها مع احتياجات المزارعين المحليين؛ ويمكن أن تتيح أنشطة أخرى، مثل تجهيز المنتجات الزراعية، منافذ إلى السوق تكون إضافية و/أو أكثر مواتاة، وأن تزيد الربحية، بما في ذلك من خلال ترتيبات العقود الزراعية والاندماج في سلاسل القيمة. أما خدمات النقل والتجارة فتسهمان فيهما معاً. ومع ذلك، فكما أن أنشطة الاقتصاد الريفي غير الزراعي يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في تحسين قطاع الزراعة، يمكن أن يكون تخلف تنمية القطاع غير الزراعي أو تنميته غير الملائمة بمثابة عائق أمام التنمية الزراعية.

وتولي الحكومات والجهات المانحة اهتماماً كبيراً للاحتياجات من جانب العرض لتنمية الاقتصاد الريفي غير الزراعي، غير أنها تهمل في كثير من الأحيان جانب الطلب الذي ينطوي على أهمية مماثلة. وأهم مصادر الطلب على الاقتصاد الريفي غير الزراعي هي الأسواق الحضرية القريبة (بالنسبة إلى المناطق المحيطة بالمدن) والأسواق الريفية المحلية، والصادرات (ولا سيما فيما يتعلق بتجهيز المنتجات الزراعية، وبالسياحة في بعض المناطق). ويؤدي الطلب المحلي دوراً بالغ الأهمية، سواء في تحسين القطاع الزراعي أو في تنمية الاقتصاد الريفي غير الزراعي. ومن ثم فإن محركات النمو مثل الأسواق الحضرية والزراعة الموجهة نحو السوق ومخازن البضائع وممرات النقل يمكن أن تشكل دفعة قوية، مثلها في ذلك مثل المشاريع "الراسخة" القائمة على الموارد الطبيعية كالتعدين والحراجة (رغم أن هذه المشاريع تكون في الغالب بمثابة جيوب ولها روابط محدودة بالاقتصاد المحلي).

وبالإضافة إلى المدى الجغرافي لهذه المحركات، يمكن أن تكون تحويلات المهاجرين بمثابة محرك للنمو هي أيضاً، رغم أنها غالباً ما تتركز في أيدي أسر معيشية قليلة، مما يحد من تأثيرها. وفي الاقتصادات المحلية المغلقة نسبياً، يمكن أن يشكل الطلب المحلي داخل الاقتصاد الريفي محركاً (أضعف إلى حد ما)، لأن الطلب الإضافي على المنتجات الزراعية والأنشطة الريفية غير الزراعية المرتبط بتزايد الدخل يؤدي إلى آثار مضاعِفة يقدر أنها تتراوح في بلدان شتى من أقل البلدان نمواً بين ١,٣ و٢.

والسبيل إلى تحقيق تحوّل هيكلي في المناطق الريفية هو تمكين المنتجين الريفيين من الاستجابة بفعالية لتغيرات الطلب التي تواكب تقدم عملية التنمية وارتفاع الدخل. ويعني ذلك الانتقالَ من التركيز على زيادة الإنتاجية الزراعية إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للأنشطة الريفية غير الزراعية وزيادة إنتاج المنتجات الزراعية الأعلى قيمة.

وتُترجَم الزيادات في الدخل إلى زيادات غير متناسبة في الإنفاق على المواد غير الغذائية وعلى الأغذية المجهزة الأعلى قيمة، مما يتيح فرصاً لتحسين الزراعة وتطوير قطاع تجهيز المنتجات الزراعية على السواء. وتبين الأدلة الحديثة المستقاة من أقل البلدان نمواً في شرق أفريقيا وجنوبها وشرق آسيا أن هناك طلباً كبيراً على المنتجات غير الغذائية والأغذية المجهزة وغير الأساسية، مما يشير إلى وجود إمكانات كبيرة لنمو الطلب المحلي لدفع عجلة تحسين الزراعة وتنمية الاقتصاد الريفي غير الزراعي.

وكثافة الهياكل الأساسية وجودتها عنصران حاسمان – للوصول إلى الأسواق من أجل المدخلات والنواتج، وخفض تكاليف الإنتاج والمعاملات، وبالتالي لضمان استجابة فعالة من جانب العرض – ويرتبطان بزيادة الاستثمار الزراعي وغير الزراعي وارتفاع الدخل الريفي غير الزراعي، ولا سيما في المناطق الزراعية المناخية الأكثر مواتاة. وتشمل تلك الهياكل البنية التحتية غير المادية (مثل الأسواق وشبكات الاتصالات والتعليم والخدمات الصحية والنظم المالية ونظم المدفوعات ونظم المعلومات السوقية) والبنية التحتية المادية (مثل الإمداد بالكهرباء والماء ومرافق التخزين والطرق). وتظل الهياكل الأساسية محدودة للغاية في معظم المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً، ولا سيما خارج المناطق المحيطة بالمدن.

ومد شبكات الكهرباء عامل حاسم للاستثمار في الهياكل الأساسية في المناطق الريفية يمكن أن يؤدي إلى تحولها؛ وأضحت تكنولوجيات الطاقة المتجددة الآن قادرة على التغلب على بعض القيود الرئيسية التي تعترض كهربة الأرياف. ويمكن أن يؤثر تحسين فرص الوصول إلى التعليم الجيد تأثيراً شديداً أيضاً في التنمية الريفية غير الزراعية على المدى الأطول.

وتؤدي هياكل النقل الأساسية دوراً محورياً كذلك، وستكون زيادة الربط شرطاً لا غنى عنه للقضاء على الفقر في المناطق الريفية. غير أن هذه العملية ليست خطية، كما أن الانفتاح المقترن بتعزيز خطوط النقل سلاح ذو حدين، إذ يُعرّض المنتجين المحليين لمنافسة منتجات وواردات قادمة من المدن لا قدرة لهم على الصمود في وجهها، ويزيد كذلك فرص الحصول على المدخلات والوصول إلى الأسواق. وتكمن أهم التحديات في سياق ما بعد عام ٢٠١٥ في تمكين المنتجين الريفيين من

التنافس بفعالية في سوق محلية متزايدة الانفتاح؛ وتحديد أنشطة جديدة مدرة للدخل والانخراط فيها بنجاح؛ وتسخير وفورات الحجم وتطوير مهارات التسويق اللازمة للتنافس في الأسواق في أماكن أخرى.

ويمكن أن يؤدي بناء الهياكل الأساسية في المناطق الريفية أيضاً دوراً ثانوياً بالغ الأهمية في التنمية الريفية، بخلق فرص عمل من خلال أساليب البناء والصيانة القائمة على العمل وفرص تنمية الاقتصاد الريفي غير الزراعي من خلال المشتريات المحلية. ويمكن أن يفضي ذلك إلى خفض التكاليف فضلاً عن الإسهام كثيراً (وإن مؤقتاً) في الحد من عجز الطلب الذي يعوق تنمية الاقتصاد الريفي غير الزراعي.

ويُبرز الدور الرئيسي الذي يؤديه القرب من المناطق الحضرية في تنمية المناطق الريفية وفتحها أمام أسواق أوسع، من خلال تحسين هياكل النقل الأساسية، أهمية اتباع نهج متباين إزاء المناطق المحيطة بالمدن أو الوسطى أو النائية أو المعزولة، وفقاً للمزايا النسبية لكل منها. فالميزة النسبية للمناطق المحيطة بالمدن تكمن في المقام الأول في تقديم الخدمات إلى الأسواق الحضرية، لا سيما فيما يتعلق بالأغذية المجهزة والأعلى قيمة، فضلاً عن أنشطة الترفيه وخدمات النقل على سبيل المثال.

أما في المناطق الوسطى، فإن الإنتاج الموجه إلى التصدير أهم في الغالب، إذ يتيح فرصاً لأنشطة التحسين والتجهيز، بالإضافة إلى زيادة قيمة الصادرات من خلال تمايز المنتجات (مثل إصدار شهادات المنتجات العضوية). ويمكن أن يتيح أيضاً تنويع الإنتاج الزراعي ليشمل محاصيل أعلى قيمة وتجهيز المنتجات الزراعية لزيادة إمكانية تداولها فرصاً مفيدة مثلما هو حال إنتاج الوقود الأحيائي وزراعة محاصيل الوقود الحيوي. ومن الخيارات الأخرى تسويق الإنتاج الحرفي ومواد البناء (ولا سيما في سياق ما بعد عام ٢٠١٥)، علاوة على التعدين والسياحة والحراجة ومصائد الأسماك وما إلى ذلك، عندما تكون الظروف المحلية مواتية.

وبوجه عام، تتجه المناطق النائية والمعزولة بالأساس نحو إنتاج الكفاف، مما يجعل زيادة إنتاج الأغذية الأساسية شرطاً مسبقاً لتحقيق التحول الهيكلي. والربط المحدود بأسواق أكبر يجعل الطلب المحلي المحرك الرئيسي للتنمية، مما يشير إلى ضرورة التركيز على الزيادة التدريجية في إنتاج أغذية ذات قيمة عالية ومواش ومنتجات زراعية مجهزة تجهيزاً تقليدياً. وإذا كان الطلب على السلع "غير المتداولة" (Z goods) (السلع غير الغذائية التي تكون نوعيتها منخفضة عادة، وتُنتج على نطاق صغير باستخدام الأساليب التقليدية الكثيفة العمالة) سيزيد بمرور الوقت على الأرجح هو الآخر، فإن قدرة هذا الإنتاج على البقاء في الأجل الطويل محدودة. ويشير ارتفاع تكاليف النقل واحتمال نشأة طلب

محلي كبير عن الاستثمار في الهياكل الأساسية بعد عام ٢٠١٥ إلى إمكانية ظهور سوق تتاح فيها مواد البناء محلياً.

القيود الجنسانية على تحول الاقتصاد الريفي

تشكل النساء نصف القوة العاملة في الزراعة في أقل البلدان نمواً، وقد زادت هذه النسبة تدريجياً بمرور الوقت في كل المجموعات الفرعية الجغرافية الثلاث. غير أن المرأة الريفية في أقل البلدان نمواً لا تزال تواجه قيوداً متعددة تعوق قدرتها الإنتاجية. ويؤدي العبء المزدوج الناجم عن الاضطلاع بأنشطة إنتاجية وبأعمال الرعاية إلى تقييد وقت المرأة أكثر من وقت الرجل، ويحد أيضاً من تنقلها ومن الوقت الذي يمكن أن تخصصه لتطوير مهاراتها. ويتفاقم هذا الوضع من جراء تحمّل عبء غير متناسب في العمل الزراعي غير المأجور: فقد جرت العادة على اعتبار المحاصيل الغذائية من مسؤولية "المرأة" والمحاصيل ذات العائد النقدي من مسؤولية "الرجل"، غير أن هذا التمييز ينشأ بالأساس في التحكم في العائدات، إذ تبذل المرأة من الجهد نفس ما يبذله الرجل في إنتاج المحاصيل ذات العائد النقدي. ومع ذلك، ثمة أوجه اختلاف جنساني في توزيع المهام الزراعية وفي تربية الماشية: فأما الرجال فيهيمنون في قطاع رعي الماشية، وأما النساء فيسهرن عادة على تربية الدواجن وغيرها من الماشية الصغيرة والحيوانات الحلوب.

وهناك أيضاً اختلافات جنسانية كبيرة في الأنشطة غير الزراعية، إذ تهيمن النساء في التجارة الصغيرة النطاق والتجارة بالتجزئة، ويهيمن الرجال في قطاعي النقل والبناء. وجرت العادة على أن تزاول النساء حرفة تجهيز المنتجات الزراعية كما أنهن يهيمن فيما يبدو على تجهيز المنتجات الزراعية العالية القيمة على نطاق صناعي. ومع ذلك، فحتى عندما تزاول المرأة عملاً مأجوراً، يرجح أن تتعرض أكثر من الرجل للتمييز في العمل بدوام جزئي أو العمل الموسمي أو العمل المنخفض الأجر. ويمكن أن تتيح أشكال التنظيم الجديدة فرصاً جديدة للمرأة الريفية، ولكنها تطرح على هذا النحو أيضاً تحديات جديدة.

وتواجه المرأة قيوداً خاصة في الوصول إلى الموارد المنتجة. وثمة نمط ثابت من التفاوت في الحصول على الأراضي في جميع أقل البلدان نمواً. غير أن ذلك ينشأ في المقام الأول عن ممارسات اجتماعية ثقافية مكرسة في القانون العرفي والتقاليد ولا ينشأ عن القانون المدني، مما يطرح تحديات

كبيرة في ترجمة النصوص القانونية إلى حقوق في أرض الواقع. وعادة ما تكون المرأة الريفية، وخاصة ربة الأسرة المعيشية، أقل إلماماً بالقراءة والكتابة من الرجل الريفي، وأدنى منه كثيراً في سنوات التعليم.

وتسهم أوجه الحرمان هذه في تقييد الحصول على القروض متى أتيحت، لأن احتمالات امتلاك المرأة أرضاً ترهنها مقابل القرض أقل مقارنة بالرجل، ولأن المرأة أقل قدرة على استيفاء إجراءات طلب القروض. وهذا أحد الأسباب التي تقلل من احتمال لجوء المرأة إلى استخدام مدخلات كالأسمدة والبذور المحسنة؛ كما أن استحقاقات مخططات دعم المدخلات محدودة في كثير من الأحيان بسبب عدم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تصميمها. وحتى عندما تستخدم المزارعات المدخلات المشتراة، يمكن أيضاً أن يكون تأثيرها في إنتاجيتهن محدوداً أكثر، الأمر الذي ربما يعكس تحيزاً جنسانياً في خدمات الإرشاد الزراعي. وتعاني الأسر المعيشية التي تعولها امرأة أيضاً من أوجه الحرمان في الغالب بسبب قلة العمال الذكور فيها وبسبب القيود الثقافية التي تعوق قدرتها على الاستعانة بعمال من خارج أفرادها.

وتسهم هذه العوامل في الاختلافات الكبيرة بين القطع الأرضية التي يستغلها الرجال والقطع الأرضية التي تستغلها النساء من حيث المردود والمساحة المزروعة والخسائر في المحاصيل. وتتفاقم هذه العقبات الجنسانية وتتفاعل مع عيوب أخرى في السوق في المناطق الريفية لتفضي إلى خفض إنتاجية المرأة وقدرتها على تنظيم المشاريع، وتحد بالتالي من القدرات الدينامية للاقتصادات الريفية وتبطئ تحولها. وما لم تعالَج هذه القيود، فإن استجابة العرض للحوافز الهادفة إلى زيادة الإنتاج والفوائض المسوَّقة ستظل ضعيفة، لأن نصف القوة العاملة سيبقى عاجزاً عن الاستجابة بفعالية. وعلى الصعيد العالمي، تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) إلى أن تمكين النساء من فرص الوصول على قدم المساواة مع الرجال إلى الموارد المنتجة يمكن أن يزيد مردود مزارعهن بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ في المائة، ليرتفع الناتج الزراعي الإجمالي بنسبة تتراوح بين ٢,٥ و٤ في المائة.

غير أن هناك فرقاً كبيراً بين أوجه التفاوت الجنساني التي تنشأ مباشرة عن المعايير الجنسانية، وما يمكن تسميته أوجه التفاوت العرضية – التي تنشأ بصفة غير مباشرة عن التفاعل بين أوجه الحرمان الناتجة عن وضع التفاوت وأوجه الحرمان الناتجة عن الفقر. فالعبء المزدوج الناجم عن الاضطلاع بعمل الرعاية والعمل المنتج، والممارسات التمييزية في ملكية الأرض وإرثها، والاختلافات في فرص الحصول على التعليم، والفصل الجنساني في أسواق العمل، عوامل تنشأ مثلاً مباشرة عن الهياكل والمعايير الاجتماعية الجنسانية؛ ويتطلب التصدي لها بفعالية اتخاذ إجراءات جنسانية مباشرة لتصحيح التحيز الجنساني الهيكلي أو التعويض على أضراره.

إلا أن آثار أوجه الحرمان هذه – انخفاض الدخل وقلة المدخرات والأصول والافتقار إلى فرص الحصول على المدخلات والوصول إلى الأسواق و/أو القروض، وما إلى ذلك – يشترك فيها كثير من الرجال الذين تضعف إنتاجيتهم من جراء ذلك سواء بسواء. ويمكن التصدي لها على نحو أفضل من خلال نُهج أشمل ولكن تراعي الاعتبارات الجنسانية، وتستهدف النساء وكذلك الرجال الذين يعيشون حرماناً مماثلاً. فتوجيه الدعم إلى النساء واستثناء المحرومين مثلها من بين الرجال تعسفاً، ولا سيما في سياق الثقافات التقليدية التي تقوم على سلطة الأب القوية، يمكن أن يؤدي إلى الاستبعاد، ومن ثم احتمال تقويض الجهود المبذولة في الأجل الأطول لمعالجة الأسباب الكامنة وراء التفاوت الجنساني.

السياسات المحلية لتحقيق التحول في الاقتصاد الريفي

القضاء على الفقر، من حيث المبدأ، يقتضي في نهاية المطاف ما يلي: (١) توفير العمل اللائق للجميع؛ (٢) إقرار حد أدنى للأجور يكون عند مستوى كاف يؤمّن للأسر المعيشية دخلاً أعلى من خط الفقر؛ (٣) إقامة شبكات الضمان الاجتماعي. ولكن القضاء على الفقر غاية منشودة وليست مساراً يُتبع. ولكي يتسنى القضاء على الفقر ويكون ذلك مستداماً اقتصادياً، فإن الأمر يقتضي إحداث تحول هيكلي موجّه لاستئصال الفقر، وذلك لضمان بلوغ الإنتاجية مستوى كاف لدعم الأجور وبقاء هبوط الدخل تحت خط الفقر عند مستوى محدود ومؤقت. والتحول الهيكلي في الاقتصادات الريفية، الذي يشمل تحسين الزراعة وتنويع الأنشطة لتضم المجال غير الزراعي، جزء رئيسي من هذه العملية.

وتختلف الاحتياجات الزراعية اختلافاً كبيراً من منطقة إلى أخرى، ولكن من أهم عناصرها ما يلي:

- تحديد الحجم المناسب في القطاع الزراعي. فبدلاً من السعي لتشجيع الزراعة الصغيرة النطاق أو الواسعة النطاق، ينبغي أن تكون السياسات قائمة على حجم القطع الأرضية الأمثل في كل منطقة، بالنظر إلى الظروف الإيكولوجية الزراعية وغيرها، فضلاً عن المحاصيل الممكن تحقيقها، مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- زيادة استخدام المدخلات المناسبة محلياً لزيادة الإنتاجية والمردود الزراعيين، والحفاظ في الوقت نفسه على كثافة اليد العاملة وزيادة الاستدامة البيئية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الخدمات الإرشادية والتدابير الرامية إلى تعزيز العرض المحلي لهذه المدخلات.

- التشجيع على اعتماد المبتكرات والتكنولوجيات الجديدة في وقت مبكر، باستهداف النساء والمنتجين المحرومين الآخرين بوجه خاص، بطرق تشمل مثلاً مخططات دعم المدخلات التي تضم رُزم المدخلات الخاصة بمختلف النظم الإيكولوجية الزراعية ونظم المزارع، والتدابير الرامية إلى معالجة قضايا الحجم في الإمداد بالمدخلات.

- زيادة دعم أعمال البحث والتطوير وخدمات الإرشاد. ينبغي أن يشمل ذلك أيضاً التدابير الرامية إلى كفالة تلبية أعمال البحث والتطوير وخدمات الإرشاد احتياجات المزارعات وصغار المزارعين والظروف المحلية، بإدماج الاعتبارات الجنسانية في الخدمات الإرشادية، وإرساء عملية تواصلية ثنائية المسار بين المنتجين ووكالات البحث والتطوير عن طريق الخدمات الإرشادية، وتحديد المرشدين الزراعيين المحليين ودعمهم.

- التمايز في السوق من خلال شهادات المنتجات العضوية والتجارة المنصفة والاستدامة، باعتبار ذلك وسيلة لزيادة قيمة الصادرات الزراعية. ويمكن أن يساعد بناء قدرات المنتجين وعمل الحكومة على تيسير عمليات التصديق في الحيلولة دون أن تصبح هذه المخططات حواجز غير تعريفية بحكم الواقع.

ويمكن أن يؤدي تحسين الزراعة إلى الحد من ضغط عوامل الدفع لتنويع الدخل الذي يكفل "البقاء". ويمكن أن يساعد ذلك التحسين، إلى جانب الدعم المقدم إلى "المقاولين عن اختيار" (والمزيد من الفرص المتاحة عن طريق كهربة الريف) في خلق قطاع غير زراعي أكثر دينامية. ومن المرجح أن تكون هناك حاجة إلى إنشاء مؤسسات بالغة الصغر في المناطق النائية والمعزولة، ولكن توسيع المؤسسات يمكن أن يخلق المزيد من فرص العمل في المناطق المحيطة بالمدن. وتكتسي الأنشطة غير الزراعية أهمية خاصة في توليد العمالة المنتجة في مواسم الطلب المنخفض على اليد العاملة الزراعية.

وتتمثل الأولوية في زيادة إنتاج المواد الأساسية، ولا سيما في المناطق النائية والمعزولة، لبناء الثقة لدى صغار المزارعين في توافر الأغذية في المستقبل، وهذا أمر لا بد منه للاستثمار في الأنشطة الأخرى. ويمكن أن تكون المخزونات الغذائية المحلية عاملاً مساعداً أيضاً في هذا الصدد. ويشكل تجهيز المنتجات الزراعية عنصراً تآزرياً هاماً بين الزراعة والأنشطة غير الزراعية، لأن تحسين الزراعة

وتنويعها يتيحان فرصاً جديدة ولأن تجهيز المنتجات يمدد عمرها وإمكانية تداولها. وهذا عامل مفيد بوجه خاص في خلق فرص عمل للمرأة وتمكينها من مزاولة الأعمال التجارية. وبفضل الحوافز المناسبة، يمكن أن تتيح المحاصيل الموجهة إلى التصدير فرصاً لزيادة الدخل الزراعي وتجهيز المنتجات الزراعية عن طريق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية.

ويلزم اتخاذ تدابير جنسانية لمعالجة أوجه الحرمان التي تواجهها المرأة الريفية، ولا سيما حقوق الأرض والإرث والافتقار إلى الوقت. ولا بد من مراعاة الاعتبارات الجنسانية في حل القضايا المتصلة بحقوق الأرض، من أجل تجنب زيادة تهميش المرأة. ومن أنجع السبل للتصدي للتفاوت بين الجنسين في الحصول على التمويل تعميمُ مراعاة المنظور الجنساني في البرامج والسياسات الأساسية، رغم أنه قد يلزم اتخاذ إجراءات جنسانية في سياقات محددة.

والإمكانات غير المتحققة لحلقة التحسين الزراعي والتنويع الريفي الإيجابية إنما تبرز الحاجة إلى وضع آليات لجانبي الطلب والعرض لإطلاق عملية تحويل الاقتصاد الريفي. فعلى صعيد الطلب، يمكن أن تولّد الحاجة إلى زيادة كبيرة في الاستثمار في الهياكل الأساسية مثل تلك الآلية من خلال اتباع أساليب البناء والصيانة القائمة على العمالة وتشجيع المشتريات المحلية من المواد والمدخلات الأخرى. ويمكن أن تعطي كهربة الأرياف دفعة مماثلة على صعيد العرض، ولكنها تحتاج إلى دعم بالسياسات والإجراءات المناسبة في مجالات التمويل والحصول على التكنولوجيا ودعم المشاريع.

ومن المهم للغاية ترتيب تسلسل الاستثمارات في الهياكل الأساسية. ويتوخى هذا التقرير ثلاث مراحل لتحويل الاقتصاد الريفي. ففي المرحلة الأولى ينصب التركيز أساساً على الاستثمارات والإجراءات التي تزيد استجابة العرض بفعالية (تعزيز المؤسسات والتدريب والتمويل والحصول على المدخلات)، مما يمهد السبيل للمرحلة الثانية التي يُركَّز فيها على الاستثمار في الهياكل الأساسية التي تولّد الطلب، والربط المحلي بالاقتصادات الريفية، وزيادة القدرة على الإمداد. وينبغي أن يؤدي الأثر المشترك الناتج عن المرحلتين إلى بناء قدرة المنتجين المحليين على الاستفادة من وفورات الحجم والصمود أمام منافسة منتجي المدن في المرحلة الثالثة، حيث تتحسن شبكات الربط بين المناطق الريفية والحضرية.

ويشكل الطلب الناتج عن تحسين الزراعة وارتفاع الدخل في المناطق الريفية محركاً بالغ الأهمية للتحول الريفي، ولكنه يتطلب استجابة فعالة على صعيد العرض. ويقتضي ذلك اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة في مجالي التمويل والموارد البشرية ودعم المؤسسات.

وتشير القيود المفروضة على التمويل البالغ الصغر في سياق تحول الاقتصاد الريفي والقضاء على الفقر إلى ضرورة اتباع نهج انتقائي (يركّز على دينامية "المقاولين عن اختيار" والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على أن يُتفادى استخدامه في المناطق ذات الطابع غير التجاري) بالإضافة إلى التعديلات والبدائل. ويمكن أن تتيح الإعانات المشروطة لتسديد فوائد الائتمانات البالغة الصغر (التي تحدد سقفاً لأسعار الفائدة المفروضة على المقترضين) آلية مفيدة، كما أن المنح العينية الصغيرة السنوية من مدخلات الإنتاج (التي تُقدَّم تدريجياً على مدى فترة طويلة) قد تكون ضرورية لإتاحة فرص الحصول على التمويل والتكنولوجيات الإنتاجية وما يرتبط بها من مدخلات في المناطق النائية والمعزولة.

وإذا كانت زيادة معدلات التحاق الأطفال بالمدارس تنطوي على فوائد كبيرة في الأجل الطويل، فإن تعليم الكبار أمر بالغ الأهمية لتحويل الاقتصاد الريفي على المدى الأقصر. والتحيز للذكور في التعليم يضفي على تعليم النساء البالغات أهمية كبيرة. ومن الأولويات الخاصة في هذا الصدد الإلمام الأساسي بالقراءة والكتابة والحساب، واكتساب المهارات المهنية، والمعرفة بالشؤون المالية ومهارات الأعمال التجارية. وتكتسي المعرفة بالشؤون المالية ومهارات الأعمال التجارية أهمية حاسمة عندما يُموَّل الاستثمار الإنتاجي بالائتمانات، وفي المناطق التي يهيمن فيها إنتاج الكفاف؛ غير أن الإلمام الأساسي بالحساب والقراءة والكتابة سيكون شرطاً لا بد منه في العديد من السياقات. وستدعو الحاجة تدريجياً إلى مستويات أعلى من مهارات الأعمال التجارية كلما تقدمت عملية التحول.

وينبغي أن يعكس التدريب المهني القطاعات ذات الأولوية في كل سياق محلي، وستنطوي المهارات المتصلة بالبناء (ومهارات الكهربائيين والعمال الميكانيكيين) على أولوية خاصة في المرحلة الأولى من التحول الريفي. ويمكن أن يؤدي الاستثمار في الهياكل الأساسية إلى تشكيل جيل إضافي من الموارد البشرية باستخدام العمال المحليين في وظائف تتطلب مهارات معينة وتوفير التدريب التكميلي بشأن تطبيق المهارات المكتسبة في الأنشطة المضطلع بها على المدى الأطول. ويمكن تعزيز فوائد التدريب المهني بتشجيع المستفيدين منه على استخدام المتدربين وإلزامهم بذلك؛ ويمكن أن يتيح المهاجرون وسيلة مفيدة لنقل المهارات من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية.

وبسبب طول الوقت المطلوب لتوظيف استثمارات في الزراعة، وفي الأنشطة غير الزراعية، وفي المناطق حيث تكون فرص الحصول على المدخلات محدودة، تصبح المعلومات عن التغيرات المتوقعة في الطلب أساسية لتحقيق استجابة فعالة من جانب العرض. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة، لأن تجنب المخاطر الملازم للفقر يجعل من ارتفاع مستوى الثقة شرطاً مسبقاً لتحويل الجهود

أو الموارد نحو أنشطة جديدة. ومبدئياً، يمكن أن توفر الدراسات الاستقصائية لنفقات الأسر المعيشية أساساً لتقدير تغيرات الطلب المحلي بموازاة ارتفاع الدخل؛ ويمكن أن تتحسن استجابة العرض وإمكانية استمرار الأعمال تحسناً كبيراً بفضل توفير هذه المعلومات (والمعلومات عن التغيرات الأخرى المرتقبة في السوق، مثل التغيرات الناتجة عن تحسين هياكل النقل الأساسية) باعتبارها منفعة عامة.

ويمكن أن تتيح التغطية بالهاتف المحمول، حيثما وُجدت، وسيلة ثمينة لتوفير المعلومات المبتغاة؛ غير أن قضايا التغطية المحدودة ونطاق الوصول والإلمام والقدرة على تحمل التكاليف تعني أن التكنولوجيات القديمة مثل الراديو لا تزال تؤدي دوراً هاماً باعتبارها وسيلة من وسائل الاتصال الأوسع نطاقاً.

ويتطلب تحول الاقتصاد الريفي الفعالية في تنسيق السياسات؛ ولكن المسؤولية تتوزع عموماً بين وزارات ووكالات متعددة. ويمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق هذا الهدف آليةُ تنسيق فعالة مشتركة بين الوزارات يشرف عليها رئيس الحكومة أو شخص آخر على أعلى مستوى في الحكومة.

وتكتسي اللامركزية أهمية حاسمة أيضاً، ولكنها تتعرض في كثير من الأحيان لقيود بسبب الموارد المالية والبشرية؛ وتبقى المناطق البعيدة عن الأسواق بعيدة أيضاً عن المؤسسات العامة، مما يحد من فعالية السياسات ومن إمكانية اتخاذ إجراءات فعالة على الصعيد المحلي. وفي هذا السياق، يمكن أن تؤدي التعاونيات ورابطات المنتجين والشبكات النسائية دوراً رئيسياً، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى التمويل والمدخلات والمعدات والتكنولوجيات الجديدة والتدريب والمعلومات والأسواق، وما إلى ذلك، فضلاً عن تعزيز قدرة صغار المنتجين التفاوضية ووفورات الحجم. ويمكن أن تشكل تلك الجهات أيضاً دائرة منظمة لتحقيق التنمية الريفية. ومن ثم فإن تبسيط إجراءات إنشاء هذه المنظمات والشبكات، وتيسير تطويرها، وتمرير الإجراءات من خلالها (من خلال الدعم المناسب) يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في التحول الريفي.

البُعد الدولي

إن تحول الاقتصاد الريفي على نطاق يكفي للقضاء على الفقر في أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٣٠ مسعى طموح للغاية، سيتطلب تغييرات على الصعيد الدولي. وبالنظر خصوصاً إلى

القيود المالية الشديدة في معظم أقل البلدان نمواً، سيتطلب هذا الهدف زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية. غير أن المجتمع الدولي قد تعهد بالفعل، لدى اعتماد أهداف التنمية المستدامة، بتوفير الوسائل اللازمة لتحقيقها: فثمة مبدأ فلسفي راسخ منذ وقت طويل مفاده أن "من ابتغى غاية ابتغى وسائل تحقيقها".

وفي سياق أهداف التنمية المستدامة، ثمة مبررات قوية لرفع المستوى المستهدف من المساعدة الإنمائية الرسمية من نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة إلى ٠,٣٥ في المائة – أي نصف إجمالي هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ نسبة ٠,٧ في المائة، الذي تعهدت به تلك الجهات بموجب هدف التنمية المستدامة ١٧ ("تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة"). وسيتناسب ذلك الالتزام مع ما تسعى لمعالجته أهداف التنمية المستدامة من أوجه عجز التنمية البشرية في أقل البلدان نمواً، ومع الزيادة في معدل توسيع نطاق الوصول في المناطق الريفية إلى الهياكل الأساسية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. وسيؤدي ذلك إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً لتنتقل من ٣٠ مليار دولار في عام ٢٠١٣ إلى حوالي ٢٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، وسيتيح في الوقت ذاته زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية الأخرى، شريطة الوفاء بنسبة ٠,٧ في المائة المتعهد بها. ومن المهم أيضاً تحقيق مسعى أهداف التنمية المستدامة للوفاء بالالتزامات القائمة بشأن نوعية المساعدة، ولا سيما فيما يتعلق بأخذ البلد المتلقي بزمام الأمور في المجال الإنمائي وإتاحة هامش المناورة اللازم لذلك. ويعني ذلك ضمان أن تتيح شروط المساعدة الإنمائية الرسمية المرونة السياساتية اللازمة لتمكين البلدان المتلقية من الأخذ باستراتيجيات وفرص ملائمة وطنياً للتعلم والتجريب. ومن المهم كذلك أن تُعطى القطاعات الإنتاجية الأولوية المناسبة في تخصيص المزيد من اعتمادات المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما في المناطق الريفية. وينبغي أن يكون الهدف النهائي من هذه المساعدة دعم تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً والنهوض بقدرتها على تعبئة الموارد المحلية، كي تنخفض تدريجياً احتياجاتها من تلك المساعدة.

ولما كانت الفوائد التي تعود على أقل البلدان نمواً من زيادة تخفيض التعريفات الجمركية المتعددة الأطراف يقابلها تآكل الأفضليات القائمة نتيجة لذلك، فإن الاعتبار الأول ينبغي أن يولى للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالدخول إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص، وتحسين شروط الاتفاقات التفضيلية (وبخاصة فيما يتعلق بقواعد المنشأ). ويمكن أن يتيح العمل الإقليمي الإنمائي أيضاً وسيلة لتمتين القواعد الصناعية الإقليمية، ولا سيما لدى أقل البلدان الأفريقية نمواً، حيث تدل التجارة المحدودة بين بلدان المنطقة في المنتجات الزراعية على أن هناك إمكانات كبيرة لم تجد طريقها إلى التحقق بعد.

وفضلاً عن النظام التجاري ذاته، يمكن أن يؤدي استحداث علامة "التنمية المستدامة" تكون مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وتستند إلى مبادرات وضع علامتي التجارة المنصفة والاستدامة، إلى فوائد جمة على صعيدي التسويق وتمايز المنتجات. ويمكن أيضاً أن تتيح النهُج المبتكرة إزاء الاستثمار عبر الحدود وسيلة لتمويل التحول وبناء الهياكل الأساسية في المناطق الريفية، بطرق تشمل مثلاً وضع صكوك استباقية للاستثمار الأخلاقي وآليات للاستثمار المباشر من المواطنين المقيمين في الخارج. ويمكن الجمع بين هاتين الآليتين للاستفادة من تآزرهما.

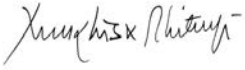

الدكتور موخسيا كيتويي
الأمين العام للأونكتاد